وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
علمية محكمة
www.jasalam.edu.iq

للعلوم الانسانية والتطبيقية

مجلة السلام الجامعة

مَجلَة عِلميّة ثقافِيّة مُحكّمة

تصدر عن كلية السلام الجامعة

الرقم الدولي للمجلة: (2522 – 3402)

ISSN– 2959–555X (Print) / ISSN– 2959–5541 (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

العدد التاسع عشر

نيسان 2025م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تصدرها كلية السلام الجامعة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة كلية السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٩

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522-3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

١٤٤٦هـ نيسان ٢٠٢٥م

حقوق النشر محفوظة

- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.**

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ
وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ
وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١ – اسم المجلة: مجلة السلام الجامعة

٢ – اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية

٣– جهة الاصدار: كلية السلام الجامعة

٤ – الموقع الالكتروني:www.alsalam.edu.iq

٥ – البريد الالكتروني:journal@alsalam.edu.iq

المراجعة اللغوية

.أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية

.أ. طارق العانى / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع

جمهورية العراق، والدول العربية والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : (3402 – 2522) (ISSN).

رئيس التحرير

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير

أ.م. د. أحمد عباس محمد /التخصص: فلسفة أصول الدين
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi /
لغة عربية ـــ عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير

٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani / إدارة
تربوية ـــ معاون العميد للشؤون العلمية ـــ كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير

٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed /
فلسفة أصول الدين ـــ كلية السلام الجامعة / مدير التحرير

٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji /
علوم جغرافية ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba /
علوم تاريخ ـــ جامعة بنغازي/ ليبيا

٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج Professor Dr. Abdullah Belhaj /
لغة عربية ـــ جامعة سوسة / تونس

٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah /
تخطيط ستراتيجي ـــ مركز البحوث / بريطانيا

٨.الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi/
فلسفة في الشريعة الإسلامية ـــ فقه مقارن، قسم الشريعة ـــ كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

٩.الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i /
علم النفس الرياضي /كلية السلام الجامعة

١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١١. الأستاذ الدكتور رديفة مطر عبد الكريم Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari /
إدارة أعمال تنمية بشرية /كلية السلام الجامعة

١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom /
رئيس قسم المالية والمصرفية /كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعد:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد التاسع عشر من مجلة السلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلمية العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراسات من نتاج أساتذة الكلية وعدد من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية العلمية والإنسانية وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكل علمي منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... و من الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦ . .**Bold**)

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢.**Bold**)

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي ١٢٥) من داخل العراق، و (١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقيةwww.iasj.net

دليل المقومين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة) .

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

إني الباحث.....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري م.م. مُحَمَّد إسماعيل حسين جياد	تغريم فاقد الأهلية بين الشريعة والقانون العراقي	١-٢٥
٢.	أ.د. مُحَمَّد يحيى سالم الجبوري	جوانب من الدَّرس الصَّوتي عند مكي القيسي (ت٤٣٧هـ)	٢٦-٤٨
٣.	أ.د. محمود بندر علي العيساوي م.م. مها أحمد كمال العاني	إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر / نماذج تطبيقية	٤٩-٦٨
٤.	أ.م.د. أحمد عباس مُحَمَّد	سلامة العقيدة وأثرها في صلاح المجتمع	٦٩-٨٨
٥.	أ.م.د. رعد عبد الله فياض	مفهوم الإمامة في سورة البقرة في تفاسير السنة	٨٩-١١٢
٦.	أ.م.د. أثمار شاكر مجيد الشطري	القلق البيئي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة بغداد	١١٣-١٣٣
٧.	أ.م.د. إبراهيم عبد السلام ياسين	سُلْطَةُ العَقْلِ فِي تَفْسِيرِ النَّصِ القُرْآنِي	١٣٤-١٤٩
٨.	أ.م.د. حميد معروف حميد الأعظمي	مخالفات الحنابلة للحنفية في حد الردّة	١٥٠-١٧٢
٩.	أ.م.د. حسين ناصر حسين م.د. علياء هاشم عبد الأمير	اعتماد القنوات التلفزيونية الفضائية على تصريحات المسؤولين كمصدر للأخبار وانعكاسه على أداء الوظيفة الإعلامية / قناة السومرية التلفزيونية الفضائية انموذجا	١٧٣-١٨٩
١٠.	أ.م.د. سهيل مُحَمَّد حسين	الدقائق البيانية والدلالة السياقية قراءة لبلاغة "تشابه المعنى" في نصوص (نهج البلاغة) حرف "الجيم" إنموذجًا	١٩٠-٢٢٦
١١.	م.د. هيوا طاهر عباس	رسم المصحف الشريف (مصحف الشيخ ملا زادة) للشيخ ملا حسن عبد الله الكردي / دراسة وتحقيق	٢٢٧-٢٥١
١٢.	م.د. حميد جفات ثويني	ذكر الخاص بعد العام في خطاب القرآن / دراسة في نصوص من القرآن	٢٥٢-٢٦٤
١٣.	د. محمد عبد الوهاب مرموص	العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣	٢٦٥-٢٨٣
١٤.	م.د. معاذ حمدي حسون	الفكر الأخلاقي عند الماوردي وكانت / دراسة فلسفية مقارنة	٢٨٤-٢٩٩
١٥.	م.د. أحمد شفيق عرميط الآلوسي	خصائص النبي (صلى الله عليه وآله) في الدنيا والآخرة / دراسة عقدية	٣٠٠-٣١٢
١٦.	م.د. نافع حسين علي الدليمي	علم الفقه والكلام عند البصريين أيام العباسيين	٣١٣-٣٣٣
١٧.	د. معد صالح أحمد	المعجم الصوتي معجم الصوتيات للدكتور رشيد العبيدي إنموذجًا / دراسة وصفية	٣٣٤-٣٥٠
١٨.	الدكتورة ظلال زين عليا لدكتور سمير شلال فرحان	ميزان المدفوعات في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ مع التركيز على السياسة المالية والنقدية	٣٥١-٣٦٧

	الدكتور علاء عبد الحميد		
.١٩	م.د. آلاء عبد شنان	آيات البأس في القرآن الكريم / دراسة تحليلية	٣٦٨-٣٨٥
.٢٠	م.د. حردان عبد الغفور رشيد	أثر استراتيجية دائرة وجهات النظر في تحصيل مادة علم الاجتماع لدى طلاب الرابع الاعدادي	٣٨٦-٤٠٦
.٢١	م.د. ميادة جمعة حسن	الانهماك الأكاديمي وعلاقته بالاعتدال المزاجي لدى طالبات المرحلة الإعدادية	٤٠٧-٤٣١
.٢٢	م.د. صلاح نعمه عبد العالي	الغيرية وتمثلاتها في النص المسرحي العراقي المعاصر / نماذج مختارة	٤٣٢-٤٥٤
.٢٣	م.د. نزار راهي خصاف	التوافق المهني لدى المرشدين التربويين في محافظة واسط	٤٥٥-٤٨٠
.٢٤	م.د. إبراهِيم خَليل ابراهِيم	استخدام جهاز مبتكر لقياس زمن السرعة الانتقالية لطلاب المرحلة الإعدادية	٤٨١-٤٩٤
.٢٥	م.م مُحَمَّد هاشم جبار مهدي العوادي	العنصر الأخلاقي في حياة الأنبياء في القرآن الكريم	٤٩٥-٥١٤
.٢٦	م.م حسين عواد محميد	الاشكالات القانونية لفرض الضريبة الخضراء	٥١٥-٥٣٥
.٢٧	م.م. مصطفى مُحَمَّد صالح عطيه أ.د. محمد مُحَمَّد صالح عطيه	الغزو الفكري وأثرهُ على الأمة الإسلامية	٥٣٦-٥٥٧
.٢٨	م.م. علي هادي عبد الله القره غولي	السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣	٥٥٨-٥٨٠
.٢٩	م.م. زينب عبد الواحد سلوم	دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي	٥٨١-٦١٥
.٣٠	م.م. رعد خضير صليبي	الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج لعام ٢٠٢٠ وانعكاساتها المستقبلية	٦١٦-٦٣٨
.٣١	م.م. عالية حسين مُحَمَّد أ.د. محمود بندر علي	أثر القواعد الفقهية في صياغة مواد الدستور العراقي ٢٠٠٥م / الحقوق الاقتصادية انموذجاً	٦٣٩-٦٥٤
.٣٢	م.م. مُحَمَّد أحمد حميد	عبد الغني جميل حياته وشعره	٦٥٥-٦٧١
.٣٣	م.م. سراب سوادي يوسف الأكرع Sarab S. Yousif AL-Akraa	Teaching Language through four strands: From Theory to Practice	٦٧٢-٦٨٣
.٣٤	الباحثة: خديجة عبد الستار صادق سليمان	المفهوم القانوني للإرهاب وتميزه عن الكفاح المسلح في ضوء قواعد القانون الدولي	٦٨٤-٧٠٩
.٣٥	أ.د. علي مطشر عبد الصاحب سيف الدين مهدي كاظم	المقصود بالمهني في عقود الإذعان / دراسة مقارنة	٧١٠-٧٢٦
.٣٦	الباحث: فاضل صبري نعمه	تأثير الاقتصاد العالمي على استراتيجيات المالية المحلية	٧٢٧-٧٥١
.٣٧	أ.د. لقاء عبد الحسين رستم الباحث: نصير سالم عباس	المجتهد وشروطه عند الإمام الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) / دراسة أصولية	٧٥٢-٧٦٩
.٣٨	الباحثة: علياء ثائر مُحَمَّد أ.د. سامي جميل أرحيم	ترجيحات الإمام البرزلي في مسائل الطهارة الصّلاة / دراسة فقهية مقارنة	٧٧٠-٧٨٥
.٣٩	الباحث: حسن عبد الرضا عسكر	التخصيص بالأدلة المتصلة وتطبيقاته في سورة الأنعام	٥٨٦-٨٠٨

٤٠.	أ.م.د. وسام غالي قاسم	المؤثرون الرقميون ودورهم في صناعة الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر (النخبة الأكاديمية الإعلامية)	٨٠٩-٨٢٨

دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي

The role of corporate governance in achieving financial disclosure

اعـداد

م.م. زينب عبد الواحد سلوم

Zainab Abdel Wahed Salloum

dr.zanib.salome@gmail.com

المستخلص

تعمل المصارف التجارية في بيئة متغيرة تتعرض للعديد من الأزمات التي يصعب مواجهتها في ظل ضعف الإلمام في القوانين والتشريعات واللوائح والقواعد العامة، ونتيجة لما يشهده العالم من تطول هائل ومتسارع اتجهت المصارف في العالم ذات الصلة بالموضوع إلى وضع ترتيبات وأنظمة وقوانين لضمان سلامة المؤسسات المالية المصرفية، لذا تكمن مشكلة الدراسة في أن أغلب المصارف التجارية في العراق تمارس نشاطها المصرفي بالاعتماد على القوانين والتشريعات النافذة، ومن خلال الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف التجارية في العراق، لوحظ أنها تفصح عن بعض المخاطر من النوع الغير مالي والتي تقع ضمن مسؤولية لجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر في هذه المصارف والتي تكون في الغالب مرتفعة.

كما اعتمدت الدراسة أداة الاستبانة لجمع آراء العاملين في مجتمع الدراسة (المصارف التجارية في العراق) حيث تم جمع البيانات من خلال الاستبانات الموزعة البالغ عددها (٧٢٠) استبانة صالحة للتحليل وأهملت (٢١) منها كونها غير صالحة للتحليل، وتم استخراج النتائج بواسطة برنامج (SPSS.V٢٥) التي تتضمن: "الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية، ونتائج الارتباط والتأثير"، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج هي ضعف الإفصاح المالي والغير مالي في المصارف التجارية العراقية للفترة من (٢٠٢١-٢٠١١)، مما يؤكد ضعف دور الحوكمة المؤسسية في الافصاح المالي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية، الإفصاح المالي.

Abstract

Commercial banks operate in a changing environment that is exposed to many crises that are difficult to confront in light of the lack of knowledge of laws, legislation, regulations and general rules. As a result of the world's rapid and enormous expansion, banks in the world related to the subject have moved to establish arrangements, systems and laws to ensure the safety of banking financial institutions. Therefore, the problem of the study lies in the fact that most commercial banks in Iraq practice their banking activity based on the laws and legislation in force. By reviewing the annual reports of commercial banks in Iraq, it was noted that they disclose some risks of the non-financial type that fall within the responsibility of the governance committee and the risk management committee in these banks, which are often high. The study also adopted the questionnaire tool to collect the opinions of workers in the study community (commercial banks in Iraq), as data was collected through distributed questionnaires, numbering (720) valid questionnaires for analysis, and (21) of them were neglected as they were not valid for analysis, and the results were extracted using the (SPSS.V25) program, which includes:

"arithmetic mean, standard deviation, relative importance, and correlation and impact results", and this study reached the most important results, which are the weakness of financial and non-financial disclosure in Iraqi commercial banks for the period from (2021-2011), which confirms the weakness of the role of corporate governance in financial disclosure.
Keywords: Corporate governance, financial disclosure

المقدمة

أصبح من الضروري الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية باعتباره أداة رئيسية تهدف الى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة المصارف، حيث بات من الواضح أن الغاية من تطبيق آليات الحوكمة في المصارف هو لتحسين وتعظيم الاداء المالي للمصارف التجارية الذي يعكس مركزها المالي، والصفة الأساسية لعمل آليات الحوكمة حماية حقوق المساهمين وكافة الاطراف ذوي العلاقة من خلال أحكام السيطرة على أداء المصارف وتقليل حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى.

يعد الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عملي من الركائز الأساسية لنمو وتطوير وتشجيع الاستثمار والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المصارف، فالالتزام بمبادئ الحوكمة يساهم في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ومن شأنه أن يدعم الاستثمار، ويؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر بالتقارير المالية المفصح عنها وضمان مصداقيتها، والحقيقة التي بدأت تفرض نفسها الآن على الساحة العامة لقطاع الأعمال أو الناحية الاقتصادية بوجه عام هي أن ممارسة الحوكمة تقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية وخاصة أن التجارب الأخيرة في المنطقة أظهرت أنّ ضعف الحوكمة في النظم المصرفية كاد أن يؤدي إلى تدمير الاقتصاد بشكل خطير، ويمكن القول أنّ أهم ملامح الضعف في المصارف التجارية في المنطقة العربية بوجه عام مرتبطة بتركيبة مجالس الإدارة ومسؤولياتهم وقضايا الإفصاح والشفافية وحقوق الأقلية، لذلك نجد أن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقتين هما أن تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي وعن طريق البنوك ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

أولاً: خلفية نظرية في الحوكمة المؤسسية:

وردت مسميات لمعنى (الحوكمة) منها: التحكم المؤسسي او الحاكمية، ويقصد بالحوكمة النظام الذى يتم من خلاله إدارة المؤسسة، وتوجيهها، ويحدد هيكل حوكمة المؤسسية توزيع الحقوق والواجبات بين مختلف المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين،

وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين، كما يوضح الإجراءات والقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة، لذا يمكن تعريف الحوكمة المؤسسية وبيان أهميتها وأهدافها بالآتي:

١-١: تعريف الحوكمة المؤسسية: عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"، حيث أصبحت الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم ادارة المؤسسة والرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الادارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري (عبود، ٢٠١٤: ٣٣٨)، أو "هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة المصارف، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي") عمري، ٢٠١٧: ٢٠)، وعرفت أيضاً الحوكمة المؤسسية" هي النظام الذي يتم بموجبة إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، وهي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين"، (حسن، ٢٠٢١: ٢٩)، ونستنتج مما سبق تعريف الحوكمة المؤسسية بأنها: "الطريقة التي تنظم العلاقة بين المساهمين ومجلس الادارة لغرض توفير حل لمشكلة الثقة فيما بينهم، ومراقبة نشاط المديرين للتأكد من أنهم يديرون المؤسسة وفقاً لمصالح المساهمين".

١-٢: أهمية الحوكمة المؤسسية: تنعكس أهمية تطبيق الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي من خلال الآتي:

١. تعد الحوكمة المؤسسية في المصارف نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية، وتمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية في حين يعطي النتائج العكسية، أما سوء الحوكمة في المصارف قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي (عبود، ٢٠١٤: ٣٤١).
٢. مواءمة النشاط التجاري مع ثقافة المصرف من خلال العمل المصرفي الموثوق والنزيه، بشرط أن يخضع للمبادئ المتبعة وسياسات الامتثال المعمول بها (BCBS, ٢٠١٥: ٣).
٣. تعزيز العمل الرقابي المحايد والمستقل (Armour et al., ٢٠١٦:٣٧٨).
٤. إلتزام المصارف بتطبيق الحوكمة أصبح يمثل أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن المصارف التي تعمل وفق نظام الحوكمة تصبح لها ميزة تنافسية لجلب الودائع، مما يؤدي إلى تحسين عمل إدارة المصرف وتجنب التعثر والإفلاس (عمري، ٢٠١٧: ٢١).

٥. تنظيم عملية توزيع السلطات والمسؤوليات التي تسمح بإنجاز العمليات المصرفية والانشطة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك من خلال إنجازها المهام منها: (صياغة الخطة الاستراتيجية لتنظيم المصرف ووضع أهدافه، ومتابعة الأداء اليومي لإنجاز العمليات التشغيلية في المصرف)، (Alobaidi et al., ٢٠١٧: ٥٦٤)، وتبرز أهمية الحوكمة المؤسسية في الشكل (١) الآتي:

الشكل (١) أهمية الحوكمة المؤسسية بصورة عامة في مختلف القطاعات

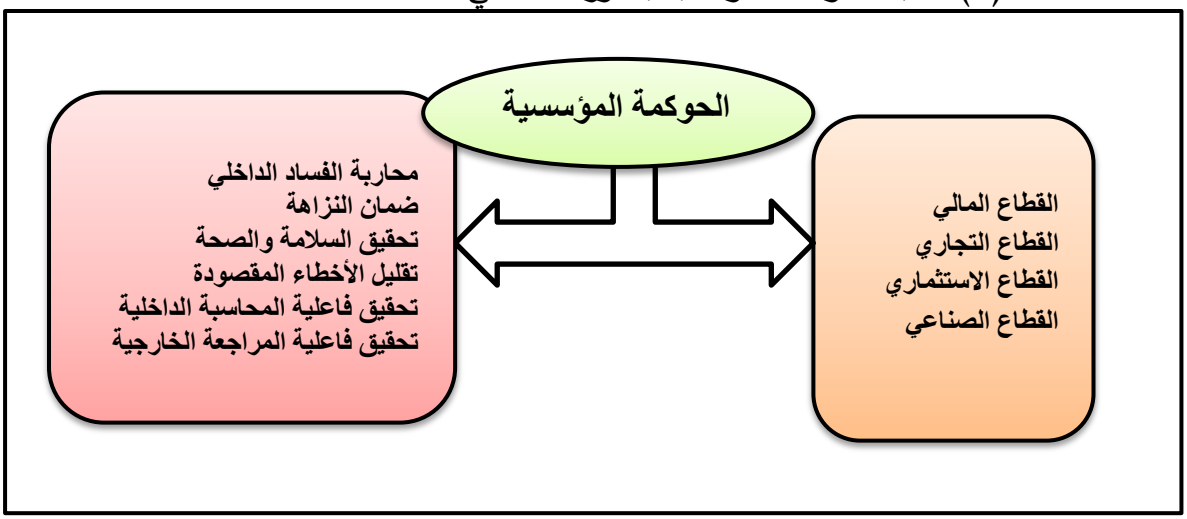

المصدر: أصلان، حاتم رياض مصطفى (٢٠١٥)، "مدى مساهمة تطبيق الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

١-٣: أهداف الحوكمة المؤسسية: تحقق الحوكمة العديد من الأهداف المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن الحوكمة تسعى إلى:

١. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول، رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية (أصلان، ٢٠١٥: ٣١).
٢. تحسين الأداء المالي للمصارف، تشجيع نمو قطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، حماية مصالح العمل والعمال وتوزيع المسؤوليات بما يضمن الرقابة والضبط الداخلي، زيادة الثقة بالاقتصاد عن طريق زيادة عوائد الاستثمار (احمد، ٢٠١٨: ١٨).
٣. زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور رأس المال و زيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية (صغار المساهمين)، وتحقيق الشفافية

والإفصاح والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المصرف، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المحاسبين (بن جديد، ٢٠٢٠: ٢٥).

٤. تحقيق مبادئ النزاهة الشفافية في استخدام وإدارة المال العام مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة بتحقيق الحماية للملكية العامة (جمال ودحيل، ٢٠٢٢: ١٣٢).

١-٤: أبعاد تطبيق الحوكمة المؤسسية: تتألف الحوكمة المؤسسية من مجموعة الأطراف الداخلية في المصارف، وهي القوى التي تقع داخل المصارف، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات تطبيق الحوكمة، وتتأثر في مدى التزام المصارف بتطبيق الحوكمة وتحدد مدى نجاحهم أو فشلهم وهم:

١-٤-١: مجلس الإدارة: هم مجموعة من الاعضاء (رئيس المجلس، العضو التنفيذي، العضو غير التنفيذي، الإدارة العليا، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي)، نظراً لكثرة عدد أعضاء المؤسسة المصرفية وصعوبة قيامها بالإدارة الفعلية للمصرف، فهي تنتخب عددا من أعضائها من أصحاب الخبرة للقيام بإدارة المصرف وتسيير أموره في إطار ما يسمى بمجلس إدارة المصرف أو البنك، وبالرغم من أن مجلس الإدارة يقوم بتفويض الإدارة اليومية للأعمال المصرفية للموظفين، إلا أنه لا يستطيع التملص من المسؤولية عن عواقب السياسات والممارسات الغير السليمة المتصلة بالإقراض والوقاية من الغش الداخلي أو أي نشاط مصرفي آخر (عمري، ٢٠١٧: ٢٢).

١-٤-٢: لجنة التدقيق: تعرف بأنها: "اللجنة التي يعينها مجلس الإدارة باعتبارها وسيلة اتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتتكون في الغالب من المديرين غير التنفيذين في المؤسسة"، وتلعب لجنة التدقيق دوراً مهماً على أكثر من صعيد، فهي وسيط اتصال بين عديد من الأطراف ذات العلاقة المهمة (مجلس الإدارة، وإدارة التنفيذية، والمدقق الداخلي، والمدقق الخارجي) من خلال توفيرها أداة رقابة على تعيين المدقق، حجم التدقيق ومجاله، وتطبيق معايير الرقابة الداخلية في المؤسسة (عواد، ٢٠١٩: ٢٢).

١-٤-٣: الإدارة التنفيذية: الإدارة هي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمصرف، حيث تقوم بتقديم كافة التقارير الخاصة بالإداء الى مجلس الادارة، وهي المسؤول المباشر عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها، وايضا تعد الجهة المسؤولة عن المعلومات التي تطرحها للمساهمين من حيث الإفصاح والشفافية، فضلاً عن رسم السياسة العامة للمصرف والمحافظة على مصالح المساهمين (راضي ومحمد، ٢٠٢٠: ٤٥).

١-٤-٤: التدقيق الداخلي: تؤدي هذه الوظيفة دوراً فاعلاً ومهماً في عملية الحوكمة، إذ تعمل تلك الآلية على زيادة قدرة الجمهور على مساءلة المصرف عبر ضمان جودة المعلومات المالية

والمحاسبية التي تطرحها للجمهور بدقه عالية لضمان ثقتهم في القوائم والتقارير المالية التي يعتمدوا عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذا يقوم المدققون الداخليون بتثبيت اسس المصداقية في تزويد المعلومات عن اهم النشاطات والنتائج للمصرف البعيدة عن التشكيك، وتوجيه العاملين بتحسين سلوكهم في المصارف، وتقليل مخاطر الفساد المالي والاداري وتحقيق العدالة ويعرف التدقيق الداخلي على أنه:" نشاط مستقل وموضوعي يعطي الضمان للمصرف على درجة دقة العمليات، واعطاء نصائح لغرض تحسين والمساهمة في انشاء القيمة المضافة، ويساعد ايضا في تقييم الاهداف المتوقعة للمصرف"، ولتحقيق انعكاس ايجابي للتدقيق الداخلي في التطبيق السليم للحوكمة، يجب توفر عدة اجراءات منها (استخدام الاجراءات القانونية والتنظيمية والمحاسبية كافة عند اعداد التقارير المالية التي تتميز بالدقة والوضوح لغرض الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، والعمل على تفعيل آلية الرقابة في اعداد التقارير المالية وعرضها، مما يؤدي الى انتاج معلومات مؤهلة داخلياً وخارجياً مع مراعاة الالتزام بالقيم الأخلاقية)، (حسن، ٢٠٢١: ٣٤).

١-٤-٥: **التشريعات والقوانين:** تؤثر القوانين والتعليمات بصورة فاعلة في الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الوحدة الاقتصادية ضمن سياق الوظيفة أو في كيفية التعامل فيما بينهم لحماية حقوقهم وحقوق المساهمين والجهات ذات العلاقة (الفلاحي، ٢٠٢١: ٢٦).

١-٤-٦: **التدقيق الخارجي:** يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات خصوصا تلك المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الاشراف والحكمة والتبصر، حيث ينصب الاشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الاداري والمالي، أما التبصر فأنه يساعد متخذي القرارات وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الادوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية (الجنابي، ٢٠٢٣: ٤٥)، ويمكن توضيح ذلك في الشكل (٢) الآتي:

الشكل (٢) أبعاد تطبيق الحوكمة المؤسسية

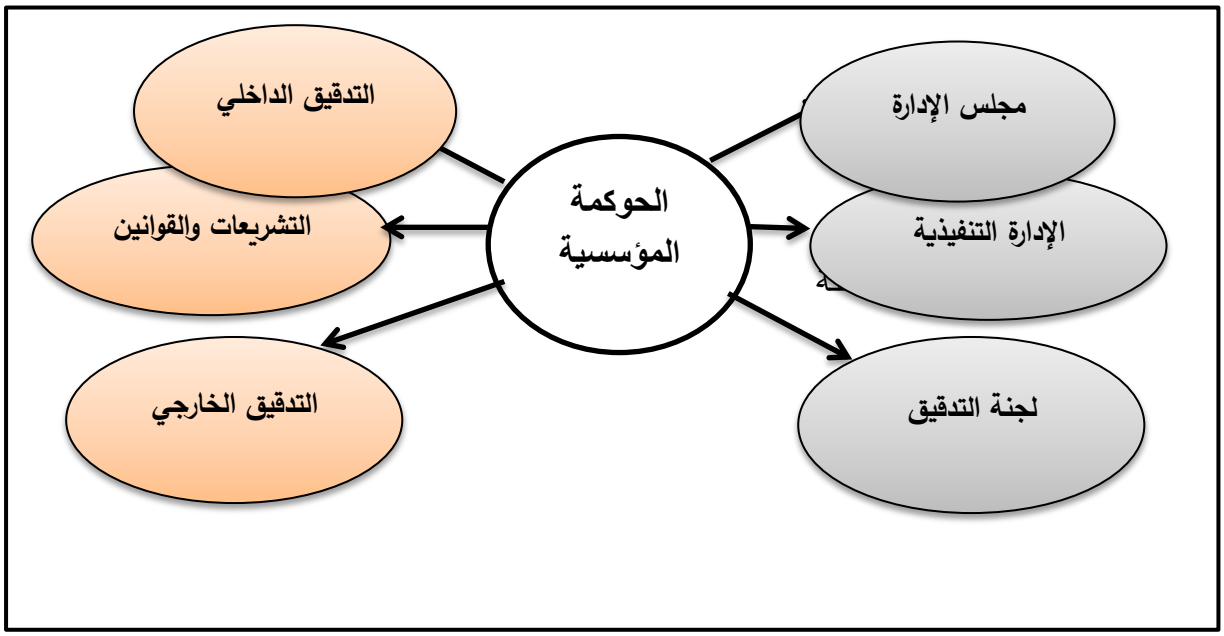

ثانياً: خلفية نظرية في الإفصاح المالي:

يعتبر الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة، وبالأخص العملية منها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق، فماذا يقصد بكلمة الإفصاح بشكلها المجرد؟ الإفصاح هو في اللغة العربية البيان والظهور والوضوح وما تبين به من الشيء من الدلالة وغيرها اتضح أي بان يكون الإفصاح مع هو البيان والبيان إظهار المقصود بأول لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللّسن وأصله الكشف والظهور (السيد، ٢٠١٣: ١٧)، لذا سنقدم شرحاً تعريفياً لمفهوم الإفصاح وأبعاده على النحو الآتي:

٢-١: **تعريف الإفصاح:** إن الهدف الاساسي للقوائم المالية الافصاح عن المعلومات المحاسبية طبقا للقوانين والانظمة المالية لتلبية المتطلبات الاخلاقية والتي تتمثل في مدى الالتزام بمعايير العدل والصدق في عرض البيانات المالية والكشف عن كل ما من شأنه ان يبين ان هذه القوائم اعدت على وفق الاعراف المعايير المحاسبية ويشهد اتفاقاً جماعياً من الممارسين للمهنة ، وكي تلبي المعلومات المحاسبية اهداف مستخدميها سواء داخل الشركة او خارجها في اتخاذ قراراتهم التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، يجب الافصاح في وقت معين عن كافة الموارد والالتزامات الموجودات والمطلوبات) وأي تغيرات في هذه الموجودات والمطلوبات . وحتى تكون هذه مفيدة وغير مضللة، فأنه يجب الافصاح التام وغير المتحيز سواء من قبل المحاسب او المدقق عن جميع البيانات المالية الهامة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (آل غزوي والحيالي، ٢٠١٥: ٢٩)، أو هو: "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية

المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم الافصاح وبأي وسيلة"، (قرواني، ٢٠١٥: ١٠)، وعرف على أنه :"عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات" (مسعود، ٢٠١٦: ٧٣)، ويكون الافصاح في التقارير المالية فيقسم الى نوعين من الافصاح هما الافصاح غير المالي والافصاح المالي، فالأخير يكون اجباري ومحدد من قبل التشريعات المعمول بها محليا مثل قانون الشركات وشروط ادراج الشركات في السوق المالي، اما الافصاح غير المالي فهو قيام بعض الشركات بتقديم معلومات اختيارية اخرى ضمن قوائمها النهائية غير محددة بالمعايير المحاسبية او التشريعات الداخلية (راضي وأحمد، ٢٠٢٠: ٩٨).

٢-٢: أهمية الافصاح: إن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعد ضروريا في فهم المشاكل سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية المتصلة بالتنمية والنقاشات والحلول المرتبطة بها، لذا يعتبر هذا النوع من الافصاح مصدرا مهما لتوثيق الصلة بتوزيع الثروة والدخل، البطالة، الامن والسلامة في العمل، مستوى التدريب التلوث البيئي، استخدام الطاقة واستهلاك الموارد الطبيعية، بالنتيجة هذه المعلومات تعد ضرورية ومهمة ليس لمساهمي الوحدة الاقتصادية فقط وانما لمجاميع متنوعة من اصحاب المصالح (Matarnneh, A.J.٢٠١١:١٦-٢٤)، " والافصاح عن المعلومات غير المالية امر مهم لمختلف مستخدمي معلومات الوحدة الاقتصادية اذ انه يوفر معلومات تتجاوز النتائج المالية والتي يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة" Mohammed Islam,٢٠١٤:٤٦))، الافصاح عن المخاطر ذا اهمية للوحدات الاقتصادية بحكم ان هذا الافصاح يعد جزءاً من الافصاح الرئيس الذي تعتمده الوحدات الاقتصادية لكي تجعل القوائم المالية اكثر ملائمة وموثوقية مما يرفع من اهمية التقارير المالية من جهة ويزيد من ثقة اصحاب المصالح من جهة اخرى (Alzawahre,٢٠١٥:٨٠)، وفي هذا الصدد بينت لجنة (Coso) ان المعلومات المفصح عنها عن المخاطر تستخدم كمسار للعديد من القرارات الاستراتيجية والتشغيلية والاستثمارية والقرارات الشرائية التي يتخذها اصحاب المصالح وان تعمل الوحدات الاقتصادية على الإفادة من هذه المسارات من خلال تقديم افصاح ذي جودة لهم (Coso,٢٠١٨:٨٦)، وتكمن اهمية الافصاح عن المخاطر غير المالية لأصحاب المصالح انها توجه انظار هم و تزيد من وعيهم بالمخاطر التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، فضلا عن أنها تقيهم من الآثار السلبية الناتجة . عن التي تظهر نتيجة نقص في المعلومات او نتيجة الاخبار الكاذبة وغير الحقيقية، وتساعدهم في تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية واعطاء صورة مستقبلية لها وامكانية استمرارها وبالتالي امكانية تحديد قيمتها (Saggar&Singh,٢٠١٩:٢).

٢-٣: أهداف الافصاح: إن الإفصاح المناسب يهدف الى جعل التعامل في سوق المال أكثر عدالة، لذا يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً

استثمارياً ملائماً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره ، لذلك تكمن أهداف الإفصاح في: (آل غزوي والحيالي، ٢٠١٥: ٣١)

١. تقديم معلومات شاملة ومعبرة عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترات محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة (مسعود، ٢٠١٦: ٧٧).
٢. إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة، إذ يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط بتحليل نتائج الماضي واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل (الجميلي، ٢٠١٦: ١٨).
٣. سعي الوحدات الاقتصادية الى تحقيق العديد من الاهداف من خلال الافصاح منها تخفيض عدم التأكد لدى المستثمرين المحتملين والحاليين ، وخفض عملية عدم تماثل المعلومات بين كلا الاطراف الداخلية والخارجية وايصال المعلومات المهمة والتي تحقق اهدافها الى المهتمين بالأسواق المالية جذب المستثمرين للتعامل مع الوحدة الاقتصادية، وبالتالي ازدياد قيمة الوحدة (راضي وأحمد، ٢٠٢٠: ٩٩).

٢-٤: أبعاد الإفصاح: يتمثل الإفصاح بمجموعة معينة أو محددة من الابعاد تساهم بتحقيق الحيطة والحذر من أي خطر يهدد المؤسسة المالية وهي:

١. الجودة: هي مصطلح واسع النطاق، ولا يقتصر على المعلومات المالية فقط، لكنه يتجاوزه إلى المعلومات غير المالية ذات الأثر النسبي على القرارات الاقتصادية، وفي نفس السياق عرفت جودة الإفصاح بأنها قدرة المنشأة على توفير أكبر كمية من المعلومات، لتساعد في التوصل إلى استنتاجات المحللين بشكل أفضل، وبسبب عدم كفاية الإفصاح الإجباري حسب القوانين والتعليمات ومعايير المحاسبة الدولية، في مقابلة جميع احتياجات الأطراف ذات العلاقة من المعلومات، ينظر كثير من الباحثين إلى جودة الإفصاح من منظور الإفصاح الاختياري، وهو جعل المعلومات باختلاف أنواعها متاحة الى الأطراف الخارجية دون وجود أي متطلب قانوني لها ((Elefeky٢٠١٧:٥٠، وهذا النوع من الإفصاح في التقارير السنوية يعتبر مفيد في الوقت الحاضر والمستقبل للمستثمرين الحاليين، والمرتقبين، والدائنين، مثل الإفصاح عن الحوكمة والإفصاح عن المخاطر والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، والإفصاح عن رأس المال الفكري، والإفصاح عن المعلومات المستقبلية Neifar & Jarboui, ٢٠١٧; ٩)).
٢. الموثوقية إمكانية الاعتماد: يجب أن تكون التقارير المالية المصدرة وكل المعلومات المفصح عنها محل ثقة كل المستخدمين، وخالية من الأخطاء والأخطار ولتوفر خاصية الموثوقية لابد من توفر مجموعة من الخصائص الفرعية وهي: الصدق في التعبير الحياد والقابلية للتحقق

فوجب على كل المعلومات أن تعبر بصدق وأن تعد بطريقة موضوعية وأن تعد بهدف خدمة وإرضاء جميع احتياجات مستخدمي التقارير المالية لا لفئة محددة أو جهة من الجهات (العايب، ٢٠١٧: ٤١).

٣. التوقيت المناسب: أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها (عمامرة وزرفاوي، ٢٠١٨: ٣١٧).

٤. الملاءمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرارات المستخدم وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير فلقد عرفت بأنها: "المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار من خلال التحكم في الحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية وتساعد مستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ القرار الأمثل والأدق" (خميس، ٢٠٢٠: ٢٢٩).

نستنتج مما سبق أن عملية الإفصاح تمثل نظام قوي للمعلومات والقوائم المالية تنعكس على شفافية المؤسسات المالية والاقتصادية، فضلاً عن أنه أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، فأن جودة الإفصاح الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك المؤسسات المالية وحماية حقوق المستثمرين، أيضاً الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في السوق المالية.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج إجراءات الدراسة

أولاً: منهجية الدراسة: تتضمن منهجية الدراسة (مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، وسائل جمع معلومات الدراسة، مصطلحات الدراسة) كالآتي:

١-١: مشكلة الدراسة: في السنوات الأخيرة شهدت البيئتان السياسية والاقتصادية ثورة كبيرة في التطور والتغير، أدى هذا التطور إلى بيئة عمل مليئة بالمخاطر التي تتعرض لها المصارف بصورة عامة، وشمل هذا التطور أيضاً البيئة المحاسبية التي نتجت عنها تغييرات في السياسات والإجراءات المحاسبية وآخرها تقديم المعايير الدولية للتقرير المالي بهدف توحيد اللغة المحاسبية وسهولة إجراء المقارنة بين المصارف وغيرها من الأهداف لجعلها تتماشى مع التطورات التي شهدها العالم، وقد اشارت العديد من المعايير الى المخاطر التي تتعرض لها المصارف لكنها لم تتناول بالتحديد مناهج قياس تلك المخاطر أو كيفية الإفصاح عن بعضها في البيانات المالية، ولم تشير إلى كيفية تأثيرها على عناصر الدخل والمركز المالي، فإن هذه الدراسة تبحث عن مدى ارتباط الحوكمة بمستوى

الإفصاح المحاسبي في بعض المصارف التجارية العراقية، وذلك كونها تعاني في نشاطها الاعتيادي من خسائر في القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الأخرى كنتيجة لتحولها إلى مبالغ غير قابلة للتحصيل جزئياً أو كلياً، وبناءً على ذلك تم تحديد إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

"هل تؤثر الحوكمة على ملائمة الافصاح في المخاطر المالية؟"

١-٢: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية اهتمام المصارف التجارية بتحليل المخاطر وقياسها نتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي والتحول نحو نظام اقتصاد السوق والذي جعل المخاطر من أهم التحديات التي تفرضها بيئة الاعمال، وعنصر لا يمكن تجاهله في إعداد الاستراتيجية، ورسم السياسات واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية، مما تترتب عليه الاشارة للعديد من المخاطر والافصاح عنها للمستخدمين والمستفيدين، فقد تساعد نتائج هذه الدراسة في تحديد ملامح الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة في القطاع المصرفي، كما أن الأخذ بتوصياتها قد ينعكس بشكل إيجابي على الإدارات المالية للمصارف التجارية، أو قد ينعكس على الاقتصاد العراقي بشكل إيجابي يمكن من مواجهة أي أزمة من الأزمات المالية، وذلك من خلال مجموعة مقاييس كمية تؤكد التزام المصارف بالإفصاح لتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين.

١-٣: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية، من خلال الآتي:

١. تقديم خلفية في المفاهيم الاساسية لمتغيرات الدراسة: لجان التدقيق الداخلية والخارجية للحوكمة المؤسسية، وأبعاد الإفصاح المالي.
٢. تسليط الضوء على مدى تأثير تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية ومساهمتها في تحقيق الافصاح، والتأكد من وجود علاقة إرتباط بين أبعاد الحوكمة المؤسسية وأبعاد تحقيق الإفصاح والأكثر تأثيراً فيها.
٣. الوقوف على دور الحوكمة وعلاقتها مع الأطراف ذات العلاقة.

١-٤: فرضيات الدراسة: اعتمدت الدراسة مجموعة من الفرضيات رئيسية للتأكد من صحة علاقة التأثير أو عدم صحتها بين متغيرات الموضوع على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:**H1** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq0.05$) للحوكمة المؤسسية بأبعاده (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) في تحقيق الإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية) في المصارف التجارية العراقية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥) بين مجلس الإدارة والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين لجنة التدقيق والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين التدقيق الداخلي والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين التدقيق الخارجي والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق

الفرضية الرئيسية الثانية **H2:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) للحوكمة المؤسسية بأبعاده (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) في تحقيق الإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية) لدى المصارف التجارية في العراق، وتنبثق منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين مجلس الإدارة والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين لجنة التدقيق والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين التدقيق الداخلي والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤a٠.٠٥) بين التدقيق الخارجي والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق.

١-٥: حدود الدراسة: اعتمدت الدراسة عدة حدود هي:

الحدود الزمانية: وهي مدة البدء بإعداد الجانب النظري للدراسة وإجراء الجانب التطبيقي على العينات المبحوثة والتي تبدأ من (٣٠/٥/ ٢٠٢٤ م) ولغاية (٣٠/١١/ ٢٠٢٤ م) تتخللها إجراءات التسليم.

الحدود المكانية: تم اختيار مجموعة من المصارف التجارية من مختلف أنحاء العراق ماعدا إقليم كردستان ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الحدود البشرية: هم مجموعة من الأفراد العاملين في المصارف التجارية عينة الدراسة البالغة عددهم (٧٤١) موظفاً من حجم المجتمع الأساسي للمصارف البالغ (٧٢٠).

١-٦: مصطلحات الدراسة : تتألف من مجموعة مصطلحات رئيسية لمتغيرات الموضوع هي:

الحوكمة المؤسسية اصطلاحاً: هي " نظام فيه مدخلات وفيه مخرجات ويتضمن جملة من العمليات مع التغذية العكسية تتم بشكل كلي أو جزئي لعدم توفر الوعي الكامل بأهمية الحوكمة لدى الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف (عبود، ٢٠١٤: ٤٢).

الافصاح اصطلاحاً: هو "المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية" بهدف مقابلة احتياجاتها من المعلومات المتعلقة بأعمال المنظمة وتشمل الإفصاح عن أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية المختلفة (معاريف وآخرون، ٢٠١٩: ٣٧).

١-٧: **الدراسات السابقة:** سنتناول مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة (دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح عن المخاطر المصرفية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق)، من خلال الآتي:

الباحث	١. جمال، ٢٠٢٢
عنوان الدراسة	تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية).
بلد الدراسة	العراق
مشكلة الدراسة	لقد تمثلت في أن الكثير من المصارف العراقية بدأت تستخدم النظم الإلكترونية في إدارة أنشطتها وأعمالها بصورة واسعة دون أن يكون لديها أنظمة رقابية داخلية تواكب ذلك التطور أو تعاصره، مما يؤدي إلى حدوث ضعف في أدائها ومخرجاتها، ومدى العلاقة بين استخدام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في ظل النظام الإلكتروني للحد من المخاطر.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الرقابة والتدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية العراقية.
مجتمع وعينة الدراسة	اعتمدت الدراسة عدة مصارف عاملة في بغداد كمجتمع أما عينة الدراسة هي مصرف الرافدين (فرع كرادة مريم)، ومصرف الرشيد (فرع الصالحية، وفرع الكرخ، وفرع وزارة الخارجية)، وبنك التنمية الدولي.
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي الذي يتضمن تفسير البيانات الإحصائية لاستمارة الاستبيان الموجه لعينة الدراسة، ومناقشة النتائج، فضلاً

	عن عرض أهم المفاهيم العلمية والنظرية التي تتعلق بمتغيرات موضوع الدراسة.
أهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى: أن الرقابة والتدقيق الداخلي له دور كبير في درء المخاطر التشغيلية ومجابهته.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة: بضرورة قيام المصارف التجارية بوضع الإجراءات الرقابية اللازمة للتغلب والسيطرة على الآثار السلبية الناجمة عن المخاطر التشغيلية، وكذلك تقويم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي معاً من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة عن طريق تنظيم الضوابط العامة للأعمال والأنشطة المصرفية وفعاليتها، وضرورة قيام المصارف بالاهتمام بموظفي قسم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتدريب العاملين في هذا القسم لما للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي من دور في الحد من المخاطر التشغيلية.

الباحث	٢. المستوفي، ٢٠٢٢
عنوان الدراسة	أهمية الإفصاح عن المخاطر خلال دورة حياة المؤسسة المالية
بلد الدراسة	العراق
مشكلة الدراسة	تدور مشكلة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن المخاطر افصاحاً اختيارياً مرتبطاً باستراتيجيات وخصائص المؤسسة وعوامل خارجية أخرى لها إمكانات التاثير في النتائج المتوقعة كما ان الإفصاح عن المخاطر يساعد في التخفيف من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين وبذلك يمكن ان يكون للإفصاح عن المخاطر آثاراً إيجابية على ثقة أصحاب المصلحة في إدارة المؤسسة، ولعل وجود بعض المحددات قد شكل تأثيرًا مباشراً أو غير مباشر في الإفصاح عن المخاطر المصرفية وحتى في العلاقة بينهما.
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في الإفصاح عن المخاطر وتشمل (حجم المؤسسة، الربحية، الرافعة المالية، السيولة، استقلالية المجلس، ولجنة

	التدقيق).
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج التاريخي عند سرد مفهوم الإفصاح عن المخاطر، وكذلك في تتبع تطور إصلاحات النظام المصرفي العراقي، والمنهج التحليلي عند تحليل المعطيات والأرقام في المؤسسة المالية للفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٢٠).
مجتمع وعينة الدراسة	اعتمدت الدراسة المؤسسات المالية في القطاع الحكومي في العراق كـ(مجتمع)، أما العينة تألفت من مجموعة من البيانات والتقارير المالية والقوائم التي لها صلة بموضوع الدراسة من الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠).
أهم نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى: اختلاف مستوى الإفصاح عن المخاطر للمؤسسات المالية باختلاف دورة حياتها، إذ كان أعلى مستوى في مرحلة النضج لازدياد المنافسة والخوف من فقدان المكانة السوقية وأقل مستوى في مرحلة البداية وذلك بسبب التركيز على التكوين والاستمرارية.
توصيات الدراسة	أوصت الدراسة بضرورة التزام المؤسسات المالية بالمعايير التي تؤكد على الإفصاح عن المخاطر ومن هذه المعايير(معايير لجنة بازل، ومعايير التقارير المالية الدولية).

١-٨: **وصف بيانات مجتمع وعينة الدراسة:** تم اختيار مجموعة من المصارف التجارية مجتمع لدراسة الموضوع في العراق، وذلك لتجسيد أهداف الدراسة مع أهداف المصارف في الواقع التطبيقي، فضلاً عن اختيار عدد من الموظفين العاملين المصارف البالغ عددهم (٧٢٠) وهم جزء من العينة الكلية للدراسة، كما في الجدول (١) الآتي:

الجدول (١) وصف مجتمع وعينة الدراسة

المجتمع	عدد الأفراد	عينة الدراسة	العينة المعتمدة	العينة الغير معتمدة

المصرف الاهلي العراقي	384	191	185	6
المصرف التجاري العراقي	227	140	134	6
مصرف المنصور للاستثمار	245	148	144	4
مصرف الائتمان العراقي	177	118	115	3
مصرف سومر التجاري	231	144	142	2
المجموع	1264	741	720	21

المصدر: إعداد الباحثة

ثانياً: وصف نتائج المعلومات الديموغرافية ومناقشتها

تتناول هذه الفقرة تحليل الخصائص الشخصية، والوظيفية لأفراد المصارف التجارية في العراق والتي تتضمن: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، وذلك من خلال إستخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية) على النحو الآتي:

١. وصف نتائج نسبة الذكور والإناث: تبين من نتائج برنامج (SPSS.V٢٥) نسبة الذكور الإناث وهم عينة من الموظفين العاملين في المصارف التجارية في العراق عدا أقليم كردستان، فقد بلغت نسبة الذكور(٦٩.٢%)، من إجابات العينة وأن عدد التكرارات هو (٤٩٨) موظف، بينما بلغ عدد الإناث (٢٢٢) موظفة، بنسبة مئوية بلغت (٣٠.٨%)، مما يدل أن مجموع الآراء الكلي لعينة الدراسة هو (٧٢٠) بنسبة مئوية بلغت (١٠٠%)، ويمكن توضيحها في الجدول (٢) والشكل (١) الآتي:

جدول (٢) توزيع العينة حسب المجتمع N=٧٢٠

المجتمع	التكرار	النسبة
ذكر	**498**	**%69.2**
أنثى	**222**	**%30.8**
المجموع	**720**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات البرنامج الإحصائي (**SPSS.V**٢٥).

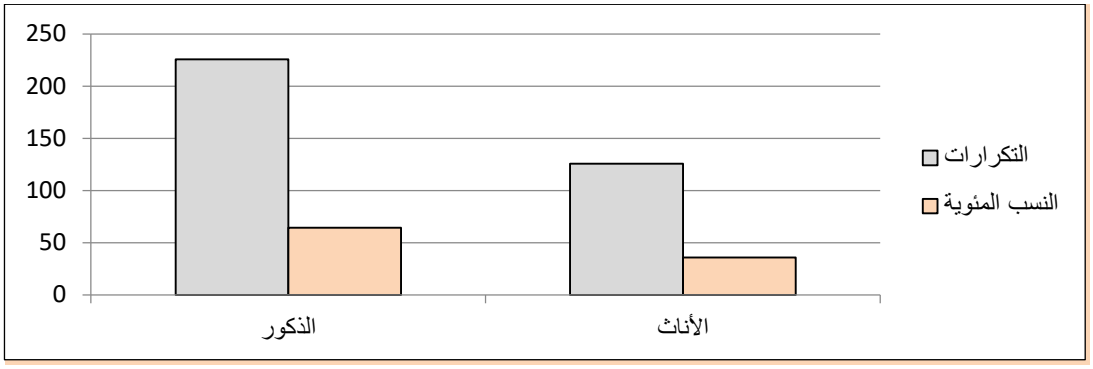

الشكل (١) الأهمية النسبية لآراء الذكور والإناث

٢. وصف نتائج الفئات العمرية: تتألف هذه الفقرة من الفئات العمرية للموظفين العاملين في المصارف التجارية في العراق وتتضمن الفئة الأولى (٢٥-٢١) والتي حصلت على نسبة مئوية بلغت (٠%) وقد بلغ عدد التكرارات (٠) موظف، وفي الفئة الثانية (٣٠-٢٦) حصلت على أهمية النسبية (٠%) وقد بلغ عدد التكرار (٠) موظف، أما الفئة الثالثة فهي (٣٥-٣١) فقد حصلت على نسبة مئوية (١١.٤%) والبالغ عددهم (٨٢)، وفي الفئة الرابعة (٤٠-٣٦) حصلت على نسبة (١٣.٣%) حيث بلغ عددهم (٩٦)، بينما الفئة الخامسة (٤٥-٤١) حصلت على نسبة مئوية (٢٦.٤%) وبلغ عددهم (١٩٠)، والفئة السادسة (٤٦ فأكثر) حصلت على نسبة مئوية (٤٨.٩%) فقد بلغ عدد أفراد إجابات هذه الفئة (٣٥٢) من العينة، وهم جزء من عينة الدراسة الذين تم الحصول على آرائهم من خلال الاستبيان الموجه إليهم في المصارف، مما يدل على أن المجموع الكلي للموظفين بلغ (٧٢٠) بنسبة مئوية (١٠٠%)، ملاحظة أن أعلى نسبة لمعدّلات العمر تتمركز في الفِئَة العمرية (٤٦ فأكثر)، إذ بلغت (٤٨.٩%)، وهذه النتيجة منطقية، لأن الوظائف العليا في المصارف تحتاج إلى أصحاب الخبرات العالية، فأكتساب الخبرة يحتاج إلى وقت طويل، تلتها الفِئَة العمرية (٤٠-٣٦)، بنسبة (٢٦.٤%)، كما موضح في الجدول (٣) والشكل (٢) أدناه:

الجدول(٣) الفئات العمرية لعينة الدراسة ٧٢٠=**N**

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات البرنامج الإحصائي (SPSS.V٢٥).

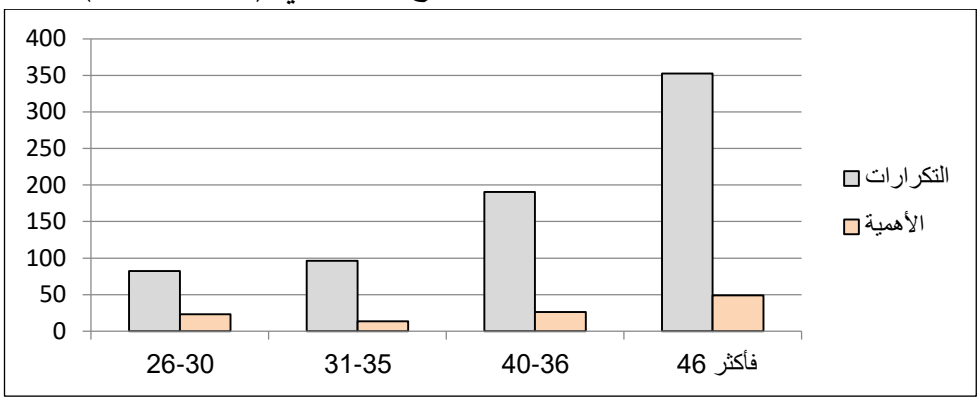

المصدر: إعداد الباحثة الشكل (٢) الأهمية النسبية للفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	الأهمية النسبية
25-21	**0**	**%0**
26-30	**0**	**%0**
31-35	**82**	**%11.4**
36-40	**96**	**%13.3**
41-45	**190**	**%26.4**
٤٦ فأكثر	**352**	**%48.9**
المجموع	**720**	**%100**

٣. وصف نتائج الشهادة: هو يعني الشهادة الحاصل عليها الفرد الموظف، تبدأ بالتحصيل الأول(الإعدادية)، إذ حصلت على نسبة (٠%) وبلغ عددهم (٠)، وفي التحصيل (دبلوم) جاءت النسبة المئوية (١١.٤%)، وبلغ عدد أفراد الإجابات لها (٨٢)، وفي التحصيل الثالث (بكالوريوس) حصل على نسبة (٢٥%) وقد بلغ عدد أفراد العينة (١٨٠)، فيما بلغ عدد أفراد الحاصلين على شهادة (الدبلوم العالي)، (٢٩٠) بنسبة مئوية بلغت(٤٠.٣%)، أما عدد الأفراد

الحاصلين على شهادة (الماجستير) بلغ (١٤٨) بنسبة مئوية بلغت (٢٠.٦%) بينما جاءت نسبة التحصيل على شهادة الدكتوراه (٢٠) بنسبة مئوية بلغت (٢.٨%)، ويتبين مما سبق أن هذه النسب تمثل أعداد الموظفين في المصارف التجارية في العراق، ويلاحظ أن المؤهلات العلميّة لمجتمع الدّراسة مُوزعة على ثلاثة مُؤهّلات مختلفة، إذ بلغت النّسبة الأكبر لمُؤهّل الدبلوم العالي وبلغت (٤٠.٣%)، تلتها مُؤهّل البكالوريوس بنسبة (٢٥%)، تلتها مؤهل الماجستير وبلغت نسبته (٢٠.٦%)، وكانت أقل نسبة لمؤهل الدكتوراه وبلغت (٢.٨%)، كما في الجدول (٤) والشكل (٣) الآتي:

الجدول (٤) توزيع العينة حسب الشهادة N=٧٢٠

المؤهل العلمي	التكرار	الأهمية
أعدادية	0	%0
دبلوم	82	%11.4
بكالوريوس	180	%25
دبلوم عالي	290	%40.3
ماجستير	148	%20.6
دكتوراه	20	%2.8
المجموع	720	%100

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات البرنامج الإحصائي (SPSS.V25).

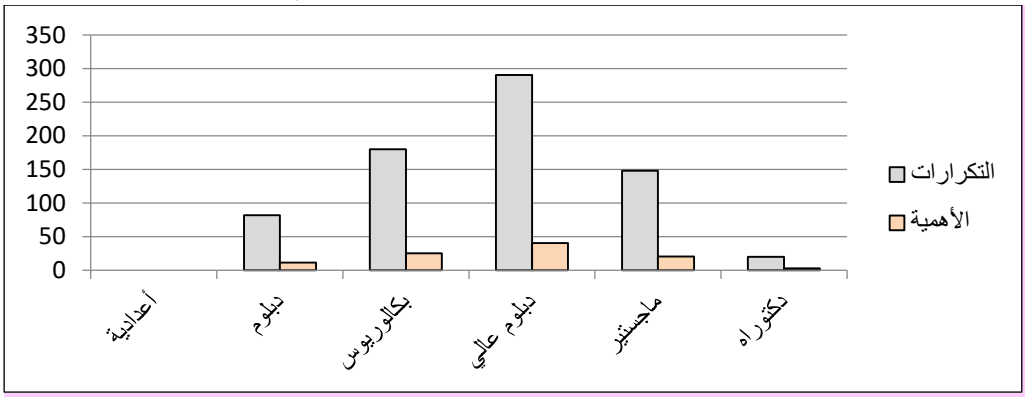

الشكل (٣) الأهمية النسبية للشهادة

المصدر: إعداد الباحثة

تبين من الشكل أعلاه مستوى الأهمية للتحصيل الدراسي لكل موظف في المصارف التجارية في العراق، لما له من دور مهم في عمل إدارة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر فيما يخص المستوى الثقافي والعلمي، فضلاً عن دورهم في تحقيق الإفصاح، وليتم العمل وفق مبادئ الحوكمة لابد من الاستقطاب والتوظيف والاختيار الملائم من أجل سير العمل بصورة صحيحة، بشكل أفضل، مما يعود على الفرد والمؤسسة بالنجاح دون خسائر مستقبلاً.

٤. وصف نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها:

سنتناول تفسير مجموعة من نتائج فرضيات الدراسة التي تفسر قيم معاملات الارتباط الرتب (Pearson) بين متغيرات موضوع الدراسة وقيم درجات التأثير لبيان دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي على النحو الآتي:

تفسير نتائج الفرضية الرئيسية الأولى: أظهرت نتائج تحليل برنامج (SPSS.V٢٥)، قيمة معامل الارتباط لمتغير المستقل الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح حيث بلغت (٠.٩٨٩)، بمستوى دلالة معنوية احصائية بلغت (٠.٠٠٠) والنتيجة تسمح بقبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (٠.٠١) بين الحوكمة المؤسسية بأبعادها (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) في تحقيق الإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية) في المصرف الأهلي العراقي، كذلك لبقية المصارف التجارية تشير النتائج إلى وجود مستوى الدلالة (٠.٠١) أقل من مستوى الدلالة في فرضية الدراسة (٠.٠٥) أي يدل على قوة العلاقة الإيجابية لدور الحوكمة بناءً على ما تم التوصل إليه من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة (المصارف التجارية)، حيث بلغت قيمة الارتباط في المصرف التجاري (٠.٩٨٠)، أما في مصرف الائتمان العراقي بلغت (٠.٩٧١) وفي مصرف سومر التجاري (٠.٩٧٧)، بينما جاءت قيمة الارتباط في مصرف المنصور للاستثمار بلغت قيمة الارتباط (٠.٩٩٥) بمستوى معنوية (sig=٠.٠٠٠٠) وهي أعلى قيمة ارتباط كون المصرف يهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الإفصاح عن المخاطر المالية والغير مالية، كما في الجدول (٥) التالي:

ا

لجدول (٥) قيمة معامل الارتباط بين الحوكمة المؤسسية والإفصاح

المتغير	الإفصاح		
	المصرف	Pearson	Sig
الحوكمة المؤسسية	الأهلي العراقي	0.989	0.000
	التجاري العراقي	0.980	0.000
	الائتمان العراقي	0.971	0.000
	منصور للاستثمار	0.995	0.000
	سومر التجاري	0.977	0.000
**. Correlation is significant at the 0.01 level)2-tailed).			

المصدر: إعداد الباحثة وفق بيانات (SPSS.V٢٥).

على وفق ما سبق يمكن بيان نتائج تحليل فرضيات الارتباط الفرعية في الجدول (٣٩) والتي تنتج من الفرضية الرئيسية الأولى على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى:H_{1-1} يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥) بين مجلس الإدارة والإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية)، لدى المصارف التجارية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:H_{1-2} يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥) بين لجنة التدقيق والإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية)، لدى المصارف التجارية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:H_{1-3} يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥) بين التدقيق الداخلي والإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية) لدى المصارف التجارية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:H_{1-4} يوجد علاقة ارتباط حسب معامل الرتب (Pearson) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥) بين التدقيق الخارجي والإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية) لدى المصارف التجارية عينة الدراسة.

الجدول (٦) قيم معاملات الارتباط للفرضيات الفرعية

الحوكمة المؤسسية	الإفصاح (Pearson Correlation)					sig
	الأهلي العراقي	التجاري العرا	الائتمان العراق	المنص	سومر التجاري	0.000
مجلس الإدارة	**0.913**	**0.893**	**0.907**	**0.958**	**0.870**	**0.000**
لجنة التدقيق	**0.983**	**0.929**	**0.925**	**0.993**	**0.952**	**0.000**
التدقيق الداخلي	**0.982**	**0.962**	**0.958**	**0.992**	**0.962**	**0.000**
التدقيق الخارجي	**0.980**	**0.911**	**0.862**	**0.986**	**0.804**	**0.000**
****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**						

المصدر: إعداد الباحثة وفق بيانات (SPSS.V٢٥).

تبين من نتائج الجدول (٦) قيم معاملات الارتباط للفرضيات الفرعية المرتبطة بالفرضية الرئيسية الأولى والتي تشير إلى وجود علاقة ارتباط حسب نتائج المصرف الأهلي العراقي بين مجلس الإدارة والإفصاح حيث بلغت (٠.٩١٣) بمستوى دلالة معنوية إحصائية (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠٥)، ولجنة التدقيق والإفصاح بلغت (٠.٩٨٣)، أما ارتباط التدقيق الداخلي والإفصاح بلغ (٠.٩٨٢)، والتدقيق الخارجي والإفصاح بلغ (٠.٩٨٠)، مما يدل على قبول فرضيات الارتباط الفرعية للدراسة، كذلك فرضيات الارتباط للمصرف التجاري العراقي تشير بوجود علاقة إيجابية وقوية تدل على الدور الفاعل بين كل بعد من أبعاد الحوكمة المؤسسية والإفصاح حيث بلغت قيمة مجلس الإدارة والإفصاح (٠.٨٩٣) أما قيمة لجنة التدقيق والإفصاح بلغت (٠.٩٢٩) وذلك بناءً على ما جاءت به نتائج برنامج (SPSS.V٢٥)، وحسب آراء عينة الدراسة، في حين بلغت قيمة التدقيق الداخلي والإفصاح (٠.٩٦٢) وجاءت قيمة الارتباط لتدقيق الخارجي والإفصاح (٠.٩١١)، كذلك تشير نتائج قيم معاملات الارتباط للمصارف التجارية (مصرف الائتمان، مصرف المنصور، مصرف سومر التجاري) إلى وجود علاقة وثيقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين كل بعد من أبعاد الحوكمة المؤسسية والإفصاح كما موضح في الجدول (٦)، أما درجة مستوى المعنوية بلغت (٠.٠١) فهي تسمح بقبول الفرضيات الفرعية للدراسة التي تشير إلى (a٠.٠٥≥) في جميع المصارف عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية :**H2** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥) للحوكمة المؤسسية بأبعاده (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) في تحقيق الإفصاح بأبعاده (الجودة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الموثوقية) لدى المصارف التجارية في العراق، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٧) الآتي:

الجدول (٧) نتائج تأثير الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير	المصرف	الإفصاح (Y)						
		Beta	B	F	R^2	R	T	Sig.
الحوكمة (X)	الأهلي العراقي	.989	.971	8014.97	.978	.989	89.526	0.000
	التجاري العراقي	.980	1.01	3170.16	.960	.980	56.304	0.000
	الائتمان العراقي	.971	.714	1860.64	.943	.971	43.135	0.000
	المنصور للاستثمار	.995	.968	14341.96	.990	.995	119.75	0.000
	سومر التجاري	.977	1.00	2950.87	.955	.977	54.322	0.000

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات برنامج (**SPSS.V**٢٥).

يوضح الجدول (٧) أعلاه نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، نظرًا لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية بمستوى دلالة (٠.٠٥ ≥ a) في جميع المصارف عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة أعلى قيمة في مصرف المنصور (١٤٣٤١.٩٦)، وأن مستوى دلالة (F) بلغت (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط R =(.٩٩٥)، مما يعني وجود علاقة تأثير قوية بين الحوكمة المؤسسية والإفصاح، كما بلغت قيمة معامل (R^2=.٩٩٠)، وهذه النتيجة تدل على أن قيمة (Beta) عند الحوكمة قد بلغت (٠.٩٩٥) ، وهي تشير إلى أن

الزيادة في الحوكمة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الإفصاح بمقدار((٩٩.٥%، وعلى أن الحوكمة المؤسسية قد فسر ما مقداره (٩٩%) من التباين في تحقيق الإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق، ومن خلال اختبار قيمة (T) الجدولية تبين أنها بلغت (١١٩.٧٥) وأن درجة التأثير لقيمة (B) هي (٩٩.٥%)، ويمكن بيان درجة التأثير من خلال الشكل (٤) الآتي:

الرسم البياني (٤) قيم التأثير بين الحوكمة المؤسسية والإفصاح

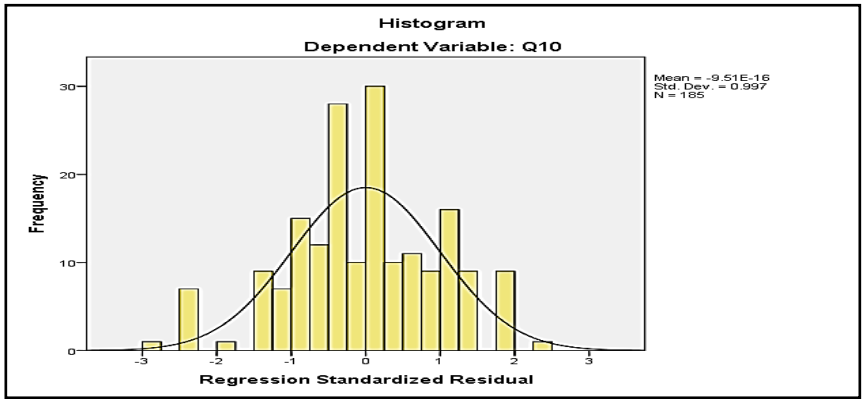

نستنتج مما سبق دور الحوكمة المؤسسية في تفسير التباين في الإفصاح وبناءً على ذلك نستطيع اختبار فرضيات التأثير الفرعية في الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى :H_{2-1}يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≥a٠.٠٥) بين مجلس الإدارة والإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق، حيث اظهرت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (٨) ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد الحوكمة المؤسسية لها أثر في تحقيق الإفصاح، إذ بلغت قيمة (t) لبُعد مجلس الإدارة (٩.٦٢٢)، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (٠.١٨٤) أي بنسبة (١٨.٤%)، حسب نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Regression Step wise Multiple)، لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل الحوكمة المؤسسية في الإفصاح، ويمكن توضيحها من خلال الجدول (٨) الآتي:

الجدول (٨) نتائج قيم معامل بين مجلس الإدارة والإفصاح

المتغير	المصرف	الإفصاح (Y)						
		Beta	B	F	R^2	R	T	Sig.
مجلس الإدارة (X)	الأهلي العراقي	.184	.107	6025.94	.993	.996	9.622	0.000
	التجاري العراقي	.056	.194	920.07	.966	.983	1.193	0.000
	الائتمان العراقي	.157	.164	665.08	.960	.980	2.410	0.000
	المنصور للاستثمار	.176	.098	13188.54	.997	.999	8.467	0.000
	سومر التجاري	.003	.176	1085.82	.969	.985	.006	0.000

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات برنامج (SPSS.V٢٥).

كما تشير البيانات في الجدول (٨) أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين مجلس الإدارة وتحقيق الإفصاح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط في المصرف الأهلي العراقي (R=٠.٩٩٦)، وبلغت قيمة معامل التحديد (٢R=٠.٩٩٣)، وهذا يعني قد فسر ما نسبته (٩٩.٣%) من التغيير الحاصل في الحوكمة المؤسسية، ويتبين أيضاً معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٦٠٢٥.٩٤) وبمستوى الدلالة (SigF=٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لمجلس الإدارة عند مستوى الدلالة.(≤a٠.٠٥)، كما يوضح الجدول (٨) قيم معاملات الانحدار لبعد الحوكمة في المصارف التجارية الأخرى، حيث يتبين أن قيمة (Beta) عند بعد (مجلس الإدارة) قد بلغت (٠.٥٦) في المصرف التجاري العراقي، وهي تشير إلى أن الزيادة في الحوكمة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في تحقيق الإفصاح بمقدار((٥٦% ناتجة عن بعد مجلس الإدارة.

الفرضية الفرعية الثانية:H_{2-2} يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≥a٠.٠٥) لبعد لجنة التدقيق في الإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق، كما في الجدول (٩) الآتي:

الجدول (٩) قيم معامل التأثير بين لجنة التدقيق والإفصاح

المتغير	المصرف	الإفصاح (Y)						
		Beta	B	F	R^2	R	T	Sig.
لجنة التدقيق (X)	الأهلي العراقي	.384	.109	6025.94	.993	.996	12.428	0.000
	التجاري العراقي	.307	.145	920.07	.966	.983	7.712	0.000
	الائتمان العراقي	.390	.140	665.08	.960	.980	8.318	0.000
	المنصور للاستثمار	.599	.132	13188.54	.997	.999	15.309	0.000
	سومر التجاري	.511	.108	1085.82	.969	.985	12.258	0.000

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات برنامج (SPSS.V٢٥).

يتبين من الجدول (٩) أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين لجنة التدقيق والإفصاح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=٠.٩٩٦)، وبلغت قيمة معامل التحديد (٢R=٠.٩٩٣)، وهذا يشير إلى أن بعد لجنة التدقيق فسر ما نسبته (٩٩.٣%) من التغير الحاصل في الإفصاح في المصرف الأهلي العراقي، كما يتبين من الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٦٠٢٥.٩٤) وبمستوى الدلالة (SigF=٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لبعد لجنة التدقيق في الإفصاح عند مستوى الدلالة (≤٠.٠٥a)، ويوضح الجدول (٩) قيم معاملات الانحدار لبعد لجنة التدقيق، حيث بلغت قيمة B (٠.٣٨٤) ، وهي تشير إلى أن الزيادة في لجنة التدقيق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في تحقيق

الإفصاح بمقدار (٣٨.٤%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عند هذا البعد (١٢.٤٢٨) وبمستوى الدلالة (SigT=٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٥)، أما في المصرف التجاري العراقي تبين وجود أثر معنوي إيجابي للجنة التدقيق في الإفصاح أيضاً حيث بلغت قيمة (Beta) عند بعد (لجنة التدقيق)=(٠.٣٠٧)، وهي تشير إلى أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الإفصاح بمقدار (٣٠.٧%) وحدة في المصرف التجاري العراقي، وكذلك لبقية المصارف التجارية الأخرى.

الفرضية الفرعية الثالثة:H_{2-3} يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≥a٠.٠٥) لبعد التدقيق الداخلي في تحقيق الإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق، كما في الجدول (١٠) الآتي:

الجدول (١٠) قيم معامل التأثير بين التدقيق الداخلي والإفصاح

المتغير	المصرف	الإفصاح (Y)						
		Beta	B	F	R^2	R	T	Sig.
التدقيق الداخلي (X)	الأهلي العراقي	.099	.431	6025.94	.993	.996	14.513	0.000
	التجاري العراقي	.358	.291	920.07	.966	.983	4.989	0.000
	الائتمان العراقي	.725	.163	665.08	.960	.980	10.573	0.000
	المنصور للاستثمار	.273	.108	13188.54	.997	.999	8.968	0.000
	سومر التجاري	.425	.332	1085.82	.969	.985	4.757	0.000

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات برنامج (SPSS.V٢٥).

يتبين من الجدول (١٠) أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين التدقيق الداخلي والإفصاح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=٠.٩٩٦)، وبلغت قيمة معامل التحديد

(٢R=٠.٩٩٣)، وهذا يشير إلى أن بعد التدقيق الداخلي قد فسر ما نسبته (٩٩.٣%) من التغير الحاصل في الإفصاح في المصرف الأهلي العراقي، ويتبين من الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٦٠٢٥.٩٤) وبمستوى الدلالة (SigF=٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لبعد التدقيق الداخلي في الإفصاح عند مستوى الدلالة (≥a٠.٠٥)، ويوضح الجدول (١٠) قيم معاملات الانحدار لبعد التدقيق الداخلي، حيث بلغت قيمة B (٠.٩٩) ، وهي تشير إلى أن الزيادة في التدقيق الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في تحقيق الإفصاح بمقدار (٩٩%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عند هذا البعد (١٤.٥١٣) وبمستوى الدلالة (SigT=٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي للتدقيق الداخلي في الإفصاح، ويتبين من الجدول أيضاً أن قيمة (Beta) عند بعد (التدقيق الداخلي) قد بلغت (٠.٣٥٨)، وهي تشير إلى أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الإفصاح بمقدار (٣٥.٨%) وحدة في المصرف التجاري العراقي، وكذلك لبقية المصارف التجارية الأخرى.

الفرضية الفرعية الرابعة:**H_{2-4}** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≥a٠.٠٥) لبعد التدقيق الخارجي في تحقيق الإفصاح لدى المصارف التجارية في العراق، كما في الجدول (١١) الآتي:

الجدول (١١) قيم معامل التأثير بين التدقيق الخارجي والإفصاح

المتغير	المصرف	الإفصاح (Y)						
		Beta	B	F	R^2	R	T	Sig.
التدقيق الخارجي (X)	الأهلي العراقي	.368	.089	6025.94	.993	.996	15.043	0.000
	التجاري العراقي	.315	.126	920.07	.966	.983	9.678	0.000
	الائتمان العراقي	.056	.140	665.08	.960	.980	1.385	0.000

	المنصور للاستثمار	.305	.079	13188.54	.997	.999	15.432	0.000
	سومر التجاري	.088	.286	1085.82	.969	.985	2.260	0.000

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات برنامج (**SPSS.V**٢٥).

يتبين من الجدول (١١) أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين التدقيق الخارجي والإفصاح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=٠.٩٩٦)، وبلغت قيمة معامل التحديد (٢R=٠.٩٩٣)، وهذا يشير إلى أن بعد التدقيق الخارجي قد فسر ما نسبته (٩٩.٣%) من التغير الحاصل في الإفصاح في المصرف الأهلي العراقي، كما يتبين من الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٦٠٢٥.٩٤) وبمستوى الدلالة (SigF=٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لبعد التدقيق الخارجي في الإفصاح عند مستوى الدلالة (≤a٠.٠٥)، ويوضح الجدول (١١) قيم معاملات الانحدار لبعد التدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة B (٠.٣٦٨) ، وهي تشير إلى أن الزيادة في التدقيق الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في تحقيق الإفصاح بمقدار (٣٦.٨%) وحدة، وبلغت قيمة T المحسوبة عند هذا البعد (١٥.٠٤٣) وبمستوى الدلالة (SigT=٠.٠٠٠)، وهي أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر معنوي إيجابي للتدقيق الخارجي في الإفصاح، ويتبين من الجدول أيضاً أن قيمة (Beta) عند بعد (التدقيق الخارجي) قد بلغت (٠.٣١٥)، وهي تشير إلى أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في تحقيق الإفصاح بمقدار (٣١.٥%) وحدة في المصرف التجاري العراقي، وكذلك لبقية المصارف التجارية الآخرى.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

نستنتج مما سبق مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال تقديم شرحاً مفصلاً عن المفاهيم العلمية والنظرية لموضوع الدراسة، كذلك من النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق معلومات الاستبانة الموجه إلى العاملين في المصارف التجارية العراقية، وعلى وفق هذا تم تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تفيد الدارسين والباحثين بصدد الموضوع الحالي من خلال الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١. عدم وجود دعم خاص لإدارة المخاطر المصرفية من قبل الجهات العليا، حيث يقتصر وجو الادارات العامة للمصارف وعدم وجودها بصورة فعالة في الفروع التابعة لتلك المصارف، مما

يزيد من المخاطر التي قد تواجهها المصارف في المستقبل والمتولدة من الفروع نتيجة عدم كفاءة الفروع في اجراء المعاملات المصرفية.

٢. يظهر تحليل القوائم المالية والمركز المالي للمصارف تفاوتاً في نسب المخاطر التي تعرضت المصارف لها ولأسباب متعددة منها الأزمة المالية نتيجة جائحة كوفيد ١٩ للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣. زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف حيث زادت مخاطر الائتمان نتيجة الارتفاع في حالات التخلف عن السداد وتعثر المقترضين في الايفاء بالتزاماتهم بالدفع عند الاستحقاق أو التأخر عن السداد في الوقت المحدد في فترة تعرض البلد للجائحة.

٤. زيادة مخاطر السيولة نتيجة لمواجهة المصارف لضغوط حدت من قدرتها على ادارة السيولة والتمويل وتلبية التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية حتى مع وجود مستويات كافية من رأس المال.

٥. أظهرت أن السياسات المصرفية تلعب دوراً رئيسياً في مواجهة المخاطر الناشئة بسبب التأخر عن السداد والتخفيف من الآثار السلبية لها.

ثانياً: التوصيات:

١. أهمية زيادة الدعم لإدارة المخاطر المصرفية في المصارف من قبل الجهات العليا، وفتح أقسام لإدارة المخاطر المصرفية في الفروع على أن تكون مرتبطة إدارة المخاطر المصرفية في الادارات العامة وتتمتع بقدر من الكفاءة لإجراء المعاملات المصرفية.

٢. اختيار الاستراتيجيات والاجراءات المناسبة للتقليل من آثار المخاطر والحد من التفاوت في نسب المخاطر لتصبح ضمن المستوى المقبول للمخاطر في حالة حصول أزمات لاحقة.

٣. زيادة المخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان في حالات التخلف عن السداد وتعثر المقترضين في الايفاء بالتزاماتهم بالدفع عند الاستحقاق.

٤. ينبغي على ادارات المصارف التجارية عينة الدراسة العمل على مواجهة مخاطر السيولة من خلال تقديم المعلومات في المناسب والملائم لوضع خطط للوفاء بالالتزامات من خلال اقتناء أصول ذات قيمة سوقية مستقرة.

٥. وضع الدعم الذي تمنحه المصارف في نظر الاعتبار والتركيز على استخدامه بكفاءة وفاعلية وتحديث السياسات المصرفية بما يتناسب مع توجيه المصارف والمؤسسات المالية في أن تكون قوائمها المالية المُفصح عنها ذات تفاصيل شاملة ودقيقة عن وضع المخاطر الائتمانية.

المصادر العربية والأجنبية

١-١: الكتب:

١. جمال، عباس وعبد الله الدحيل (٢٠٢٢)، "التميز لإستراتيجية المستقبل"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

٢. خميس، تامر(٢٠٢٠)، "إتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة"، دار تويتة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

٣. آل غزوي، حسين عبد الحسين ووليد الحيالي (٢٠١٥)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

٤. السيد، إبراهيم جابر (٢٠١٣)، "الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو أعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

٥. محمد، حاكم محسن وحمد عبد الحسين راضي (٢٠٢٠)، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

١-٢: المجلات والدوريات العلمية:

٦. عبود، سالم محمد (٢٠١٤)، "حوكمة المصارف وأليات تطبيقها – دراسة حالة في المصارف الأهلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (٥)، العدد (خاص)، العراق.

٧. عمامرة، ياسمينة وزرفاوي عبد الكريم (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد (٢٥)، العدد (٤)، مصر.

٨. المستوفي، حيدر عبد الحسين حميد (٢٠٢٢)، "أهمية الإفصاح عن المخاطر خلال دورة حياة المؤسسة المالية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد (٥)، العدد (٢)، العراق.

٩. مسعود، صديق (٢٠١٦)، "محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (٣)، العدد (٢)، الجزائر.

١٠. معاريف، محمد ومختارية شيخي (٢٠١٩)، "الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (٧)، العدد (١)، الجزائر.

١١. راضي، حسن هادي كهو وحوراء عبد الأمير أحمد (٢٠٢٠)، "الإفصاح غير المالي وأنعكاسه على قيمة السوقية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (١)، العدد (١)، العراق.

١-٣: رسائل الماجستير والأطاريح:

١٢. بن جديد، هجيرة (٢٠٢٠)، "واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسساتية في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك خليج الجزائرAGB، البنك الخارجي الجزائريBEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، وبنك التنمية المحليةBDL"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية وتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر.

١٣. عواد، أسامة راشد ذياب (٢٠١٩)، "أثر حوكمة الشركات وجودة الإفصاح على عدم تناظر المعلومات في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١٤. العايب، فوزية (٢٠١٧)، "أثر محددات الإفصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة(٢) عبد الحميد مهري، الجزائر.

١٥. حسن، وجدان فالح (٢٠٢١)، "دور آليات الحوكمة في تحقيق الإفصاح المعلوماتي – دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مدينة كربلاء المقدسة"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء المقدسة، العراق.

١٦. عمري، ريم (٢٠١٧)، "الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

١٧. أصلان، حاتم رياض مصطفى (٢٠١٥)، "مدى مساهمة تطبيق الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

١٨. الجنابي، حسين فلاح كاظم (٢٠٢٣)، "تأثير الحوكمة المؤسسية والامتثال المصرفي في سمعة المصرف – دراسة تحليلية في مصرفي الرشيد والرافدين"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

١٩. الفلاحي، علي خضير عباس (٢٠٢١)، "مدى الإلتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وتأثيره في وضع خطة التدقيق – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في تقنيات المالية والمحاسبة، الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الوسطى، العراق.

٢٠. الجميلي، هدى أمين عليوي (٢٠١٦)، "قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها"، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

٢١. أحمد، شهد إبراهيم (٢٠١٨)، "تأثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي – دراسة تطبيقية لآراء عينة من المدراء العاملين في قطاع المصارف التجارية الخاصة في كربلاء"، دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

٢٢. قرواني، أسامة (٢٠١٥)، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية لولايتي ورقلة وغرداية"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

1. Alobaidi, Farouk, Abdullah Aloqab and Bassam Raweh, (2017), "International Journal of Economics, Commerce and Management", Vol. V, Issue 12 .UK.
2. Alzawahre, h,(2015). The Assotion between Band charecteris ics and the Extent of Risk Management Disclosure in Annual reports Istamic Bank of in Mena-Yarmouk University Faculty of Economics and Administ ative 1-82.
3. Armour, John, Dan Awrey, Paul L. Davies, Luca Enriques, Jeffrey N. Gordon, Colin Mayer and Jennifer Payne, (2016), "Bank Governance", ECGI Working Paper Series in Law.
4. BCBS,(2015), "Corporate governance principles for banks", This publication is available on the BIS website (www.bis.org).
5. Matarneh, A. j. 2011. "Corporate Social Disclosure in Responsibility Developing countries". The case of Jordon. Nottingham. Trent university.
6. Mohammed, S.& Islam, M. N. 2014. "Nonfinancial information disclosure and company characteristics": A study listed pharmaceutical and chemical companies of Bangladesh. Pacific Business Review international, Vol 6 NO.8.
7. Hussein, A. A., & Zoghlami, F. (2023). The Role of Engineering Insurance in Completing Projects by Using Bank Loans: An Applied Study

in a Sample of Iraqi Insurance Companies and Banks. International Journal of Professional Business Review, 8(1), e0926. https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i1.926.

8. Saggar, R., & Singh, B. (2019). Drivers of corporate risk disclosure in Indian non-financial companies: a longitudinal approach. Management and Labour Studies, 44(3), 303-325.

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
للعلوم الانسانية والتطبيقية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE

Issued by the University College of Peace

The international number of the magazine:(3402 - 2522)
ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

NO.19
A.H 1446
A.D 2025

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مكتبة مرمر
موبايل: 07704250907